

## معنى المغالطة ومضاربه التداولية: الخطاب الفلسفي الأرسطي نموذجًا.

THE MEANING OF FALLACY AND ITS PRAGMATIC VENUES: ARISTOTELIAN PHILOSOPHICAL DISCOURSE AS A MODEL

د. هيفاء بوبكر جدّة

(قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، بريدة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية)

تاريخ النشر: 2025/03/31

تاريخ القبول: 2025/01/21

تاريخ الإرسال: 2024/10/23

### ملخص:

تُعَدُّ المغالطة تعميقًا للدراسات الحجاجية التي لاقت اهتمامًا كبيرًا من لدن الدارسين في عصر التواصل الذي نعيشه اليوم، خاصةً في بعدها التداولي، فبإمكان المغالط استغلال خواص اللغة وقواعد الخطاب التي أرسى معالمها ثلّة من فلاسفة اللغة في بناء مغالطات محكمة. وسنسعى في هذا البحث للكشف عن أساليب المغالطة تلك في علاقتها بقوانين الخطاب التداولية، وذلك بالاستناد إلى "أرسطو" نموذجًا تطبيقيًا مختارًا لإثارته مبحث المغالطة قديمًا في مشروعه الأورغانون<sup>1</sup>. وكان جزءًا مهمًا في دراسة الخطابة والجدل وتحليل صنوف الأقاويل الحجاجية. فما هي المغالطة؟ وكيف يتم بناؤها اعتمادًا على قوانين الخطاب الفلسفي؟ الكلمات المفتاحية: أرسطو، المغالطة، الحجاج، التداولية، المعنى.

### ABSTRACT :

"Fallacy" is considered a foundation of the argumentation studies that have attracted a great attention from researchers in the era of mass communication that we live in today, especially in its pragmatic dimension. It is possible for the fallacious person to use the characteristics of language and the rules of speech laid down by a group of linguists to build plausible fallacies. This study will seek to uncover these fallacious methods in relation to the laws of pragmatic discourse based on selected practical cases by "Aristotle" who is credited for raising the issue of fallacy in his project "The Organon". This project was an important part in the study of rhetoric, argumentation and the analysis of the different types of argumentative statements. What is "fallacy", then and how is it built based on the laws of philosophical discourse?

**Keywords:** : Aristotle, Fallacy, Argumentation, Pragmatic, Meaning.

### 1. مقدمة:

خصّص "أرسطو" في كتاب "السّوفسطيقا" بحثًا في مواضع المغالطات وسبل نقضها وإبطالها. وقد كان هذا الأثر استكمالًا لصناعة الجدل، وإلماما بصنوف الاستدلالات والأقاويل الحجاجية: البرهانية، والجدلية، والسّفسطائية. ولئن كان مؤلّف "المواضع" (les topiques) لأرسطو بحثًا في قواعد الجدل السليم ونظمه فإنّ "السوفسطيقا" أو "التبكيّات السفسطائية" كشفت لمواضع الجدل العقيم وتبيّنت لمضارب التّغليط والمغالطة فيه. في هذا الإطار العام نبحت في معنى المغالطة ومضاربه الحجاجية التداولية<sup>2</sup> في الخطاب الفلسفي الأرسطي الذي كان الأساس المرجعيّ الأوّل في بناء معنى المغالطة في الخطاب وكشف مضاربها اللفظية والمعنوية. وارتأينا البحث في هذه المسألة من خلال نصوصها الفلسفية المؤسّسة لأنّها تطرح عديد الإشكالات

التي مازالت تحتاج إلى البحث، نذكر منها مفهوم المغالطة نفسه الذي قد يلتبس بمفاهيم أخرى مجاورة كالغلط، والتغليط، والخطأ... فضلاً عن كيفية اشتغال المغالطة في الخطاب وسبل كشفها لفظاً ومعنى. على ذلك وجهنا المبحث، أولاً، إلى إعادة النظر في معنى المغالطة من خلال الخطاب الفلسفي الأرسطي، وإلى النظر في مضارب المغالطات من جهة اللفظ والعبارة ومن جهة المعنى والدلالة ثانياً.

## 2. المغالطة فهماً وإجراءً

تُشتَقُّ أَلْفَاظُ الْغَلْطِ وَالْمُغَالِطَةِ وَالْأُغْلُوطَةِ من جذر (غ، ل، ط) ويعني الغلط لغةً " أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غلطَ في الأمر يغلط غلطاً وأغلطه غيره... والغلط كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمّد. وقد غالطه مغالطة والأغلوطه: الكلام الذي يغلط فيه ويُغالط به، ومنه قولهم: حدّثه حديثاً ليس بالأغاليط. والتغليط، أن تقول للرجل غلطت. والمغلطة والأغلوطه: ما يُغالط به من المسائل. والجمع الأغاليط، فأما الأغلوطات فهي جمع أغلوطه".<sup>3</sup>

ومتى أردنا أن ندقق التمييز بين الغلط والمغالطة، فإننا نرى أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه وهو خطأ غير مقصود، وهو غير المغالطة التي تعني الخطأ المقصود والمتعمّد قصد التضييل والتّمويه<sup>4</sup>. ويرى " الجرجاني " أن المغالطة " مركبة من مقدّمات شبيهة بالحق ولا يكون حقاً ويُسمى سفسطة أو شبهة بالمقدّمات المشهورة، وتُسمى مشاغبة، وهي أيضاً: قول مؤلف من قضايا شبيهة بالقطعية أو بالظنية أو بالمشهورة".<sup>5</sup> ويضيف " الجرجاني " أن المغالطة قياس فاسد، إمّا من جهة الصورة أو من جهة المادة. أمّا من جهة الصورة فهي قياس غير منتج لاختلال شرط من شروط الكيف أو الكم أو الجهة. وأمّا من جهة المادة فإن يكون المطلوب وبعض مقدّماته شيئاً واحداً ومن ثمة تكون المغالطة مُصادرة للمطلوب.<sup>6</sup>

ويميّز " محمد العمري " بين الغلط والمغالطة بقوله: "المغالطة درجات من الخفاء والانكشاف، منها ما يلتبس بالأقيسة المنطقية، لا يتوصّل إلى كشف زيفه إلّا بالنظر السديد والعميق، ومنه ما هو فخّ ظاهر العطب يقوم على الاستخفاف بالمتلقّي، وهو أقرب إلى الإعنات، ومن المفيد التمييز بين نوعين من التّهافت الججاجي، تهافت الغلط بضعف الحسن النقدي، وتهافت مع نية التضييل، ندعو الأول غلطا والثاني مغالطة".<sup>7</sup>

والمغالطة في الأصل تعني الخداع الذي اشتهر به السّوفسطائيّون، وقد أخذت الكلمة الفرنسية (sophisme)<sup>8</sup> من الكلمات اليونانية من الاشتقاق اللاتيني (sophistica) والتي أُطلقت على السّوفسطائيّين وتعاليمهم. أمّا الكلمة الإنجليزية (fallacies) بمعنى المغالطات، فهي مشتقة من الفعل اللاتيني (fallere)، بمعنى يغشّ ويخدع.<sup>9</sup>

وعرّف " كهان " (Kahane) المغالطة (fallacy) بالحُجّة التي لا يمكن أن تقنع إنساناً عقلياً بقبول نتيجتها، ويمكن القول إنّ شخصاً ما يستدلّ على نحو مغلوط (fallaciousty) عندما يقتنع بحجّة مغلوطة في محاولة إقناع غيره، وكلّ ما يحاجج أو يستدلّ على نحو هذا يقال إنّّه يقترف مغالطة.<sup>10</sup>

وقد استعمل القُدّامى كلمة المغالطة بمعنى "سوفسطائية" من ذلك قول "الفارابي": "والأقاويل السّوفسطائية هي التي من شأنها أن تُغلط وتُضلل وتُلبس وتُوهّم فيما ليس بحقّ أنّه حقّ، وفيما هو حقّ أنّه ليس كذلك، وهذا الاسم أعني السّفسطة، اسم المهنة التي بها يقدر الإنسان على المغالطة والتّمويه والتلبس بالقول والإيهام، إمّا في نفسه أنّه ذو حكمةٍ وعلمٍ وفضلٍ، أو في غيره أنّه ذو نقصٍ، من غير أن يكون كذلك في الحقيقة، وإمّا في رأيٍ أنّه ليس بحقّ أنّه حقّ".<sup>11</sup>

وقد عدّ بعض اللسانيين تلك المصطلحات مترادفة تدلّ على مضمون واحد هو (المغالطة). وعرفوها بكونها "استدلال فاسد أو غير صحيح، يبدو وكأنّه صحيح، لأنّه مقنع من الناحية السيكلوجية، لا المنطقية، على الرغم ممّا يعتريه من غلط مقصود"<sup>12</sup>، وذلك لاختفاء هذا الغلط وراء الغموض اللغويّ أو الإثارة العاطفيّة أو لعدم الانتباه إلى ما به من مخالفة للقواعد المنطقية، ولذلك لا يظهر فسادُه أو عدم صحّته إلا بالفحص الدقيق.<sup>13</sup>

تكشف هذه التعريفات للمغالطة عمّا يلتصق بها من معانٍ سلبية متّصلة بالخداع والتّمويه والتّديليس. وقد بدت في صورة استدلال فاسدٍ لا يُحتجّ به من أجل بلوغ الحقيقة، بل من أجل تعمّد تضليل الخصم وخداعه، والإيهام بالحقيقة<sup>14</sup>. وما نلاحظه أنّ جلّ هذه التعريفات متّصل بمصدر أساس وهو التّصوّر الأرسطيّ في تصنيف الأقيسة. إذ من المعلوم أنّ من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما يغلّط فيظنّ به أنّه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة.

وقد جعل "ابن سينا" المغالطة عند "أرسطو" مُقرّنة بالتّبيكيت<sup>15</sup> السّوفسطائيّ بقوله: "كذلك قد يكون من القياس ما هو حقّ موجود، وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائيّ مشبّه بالحقّ ولا حقيقة له قياسيّة موجودة".<sup>16</sup>

على ذلك نبيّن أنّ المغالطة عند "أرسطو" واقعة في الظنّ بالقياس والإيهام بوجوده، والاشتباه بالحقيقة دون وجود حقيقيّ لها. وقد ضرب "أرسطو" في ذلك مثل الشّبهة، "ذلك أنّ بعض الناس جميل الاعتقاد، وبعضهم يظنّ ذلك به للعجب بما يجري مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم. والذين يُنسبون إلى الجمال: أمّا بعضهم فلما له من ذلك، وأمّا بعضهم فيظنّ ذلك به لما تكلفه من زينة، ومثل ذلك أيضا يوجد فيما لا نفس له، وذلك أنّ منه ما هو فضّة، ومنه ذهبٌ بالحقيقة، ومنه ما ليس كذلك، بل البصر يتخيّله، مثال ذلك أنّ الحجارة الفضّية والتي تُتخذ من الرّصاص منسوبة إلى الفضّة، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة إلى الذهب، فعلى هذا النّحو أيضا يكون القياس والتّبيكيت".<sup>17</sup>

بهذا الاعتبار تكون المغالطة قياسا قائما على الشّبهة والاشتباه، وهو قياس تبكيتيّ يتضمّن مناقضة النتيجة. "والسّفسطائيّون يفعلون ذلك من غير أن يُشعر بهم، لأسباب كثيرة أحدها قويّ مشهور جدّا. وهو الذي يكون عن الأسماء ومن قبيل أنا عندما نتكلّم إنّما نأتي بالأسماء، لا الأمور".<sup>18</sup>

إنّ المغالطة عند "أرسطو" قياس مع مناقضة النتيجة. على ذلك فهي قياس فاسد قائم على سوء الاستدلال والاشتباه في الكلمات. ومن خلال فهمنا للمغالطة وتعريفاتها يمكن أن نتبيّن طبيعة الحجاج المغالطيّ وبنيتها.

ولمّا كان الحجاج يعتمد على طرائق محمودة ومشروعة تتطلّب التّدليل انطلاقا من مقدّمات صادقة وباعتماد مسالك إقناعيّة سليمة، فإنّه يتزاح أحيانا عن الحُجج العقلية ووسائل الإقناع المنطقية ومقارعة الحجّة بالدليل والدّليل بالدّليل. ويعيدّل عن التّفاعل اللغويّ الجدليّ المنتج والتّاجح. ويتمّ اللجوء إلى التّمويه والمغالطة والتّلبيس والتّعتيم.. فينقلب الحجاج إلى تضليل لغويّ قائم على الشّبهة والاشتباه ومن ثمة يخرج من دائرة التفاعل التعاونيّ بلوغا للمعرفة والحقيقة إلى تفاعل سجاليّ إغنائيّ غايته غلبة الخصم وتبكيته وليس مقارعة حُججه والاعتراض على أدلّته. ومن خصائص الحجاج المغالطيّ، بعد تحديدنا لمفهوم المغالطة، أنّه استدلال فاسد أو غير صحيح ويوهم بأنّه صحيح. ويمكن أن يكون مُقنعا سيكلوجيّا لا منطقيّا. ويعتمد إلى الغلط المقصود.

ونشأ الحجاج المغالطيّ على أساس الغموض اللّغويّ أو ما يسمّيه "أرسطو" "الاشتباه في الكلمات". أو على أساس إثارة العواطف والانفعالات واستهواء الجمهور واستمالته. ويتمّ بلوغ كلّ ذلك باعتماد آليات تغليطيّة ومقوّمات تتعلّق بالدرجة الأولى

باللغة من خلال خاصياتها، سواء التركيبية أو الدلالية أو التداولية، أو بالارتكاز على عوامل تسهل هذه العملية، مثل الإشعارات والأسماء التي تُقال حقيقةً في موضع ومجازاً في موضع آخر، فهو يستغل سلطة اللغة لاستدراج المخاطب ومن ثم تغليطه.<sup>19</sup> فكل هذه الأدوات المغالطية تمكن المغالط من تنفيذ عمله المشين، حسب "أرسطو"، ويكون حجاجه حجاجاً زائفاً. وقد أطلق "أرسطو" على هذا النوع من الحجاج اسم المخاطبة السوفسطائية، وقوام الحجاج المغالطي "سبل تمويهية وتغليطية الهدف منها إبطال كل ما ينبغي على المجيب حفظه أو حفظ كل ما يستهدف السائل إبطاله، وغالباً ما يستند في ذلك إلى مسالك تقوم على التحريف، والتلبس، والتعتيم، والكتمان، والكذب، والمكر، وغيرها من الأساليب التي تُيسر له تحقيق أهدافه".<sup>20</sup> وقد أشار "أرسطو" إلى هذه الآليات المغالطية أثناء تمييزه بين أنواع الحجج في المناقشة. إذ قسم "المعلم الأول" أجناس الكلام إلى أربعة: البرهانية، والجدلية، والامتحانية، والمرائية.<sup>21</sup>

أما البرهانية فهي تجر المتعلم على التصديق، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين. والجدلية هي التي تقيس مراراً. والامتحانية هي التي تقيس من الأمور التي بحسب ظن المجيب، ومن الاضطراب أن يكون القائل عالماً بذلك لوجود العلم له على نحو ما حُدد في مواضع أخرى. والمرائية هي التي تُظن مشهورة وليست كذلك، ولهذه العلة يُتوهم أنها قياسية.<sup>22</sup> والمناقشة المرائية هي مغالطة تكون فيها الحكمة مظنونة، لكنها غير موجودة، والسوفسطائي هو الذي له لقب من الحكمة تُظن موجودة وليست كذلك.<sup>23</sup> على ذلك فالججاج المغالطي هو حجاج سوفسطائي يقوم على التّمويه والحكمة المظنونة، ومن وسائله اللغة القائمة على الاشتباه بين الألفاظ تصنعاً للحكمة وإيهاماً ببلوغ الحقيقة. وقد حدّد "أرسطو" أغراض الججاج المغالطي في خمسة، وهي: التّبكيّ والكذب، وضعف الرأي، والعجمة، والتهذر والتهار.<sup>24</sup>

سبق أن ميّزنا بين الغلط والمغالطة، وتبين لنا أنّ المغالطة حجاج يكون فيه الغلط مقصوداً ومتعمّداً، ومن ثمة نرى أنّ الججاج المغالطي يقوم على استخدام الحجج بطرائق غير مشروعة. فالمغالط والمُشاغب يتمادى في توظيف طرق استدلالية غير سليمة سواء من جهة اللفظ أو المعنى أو الدليل، أو باستخدام وسائل قائمة على الاستهواء والاستدراج. فمن الجانب اللغوي يعتمد المغالط، كما أشار "أرسطو"، إلى التعقيد اللفظي والإعجام حتى يجعل الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد به. ويمكن أن تكون الألفاظ مُلبسة ومتشابهة، ويُسهب المغالط في المهارة والتهذر إخفاءً للمعنى والصواب، وحتى يظلّ الكلام مستعجماً عصبياً على الفهم. وقد يصل المغالط إلى غرض التّبكيّ والتغليط باعتماد وسائل غير لغوية، كأن يعتمد مثلاً، إلى إثارة العواطف والشفقة والطعن على شخص الخصم والتهوين منه.

إنّ الججاج المغالط "حكمة مرائية" حيث يُوهم المغالط بأنه يفعل فعل الحكماء لكنه في الحقيقة مجرد مُضلل، فهو يتظاهر بما ليس فيه. وقد آصّلح على هذا الججاج المغالطي باسم "المُخاطبة السوفسطائية" أو "الحكمة المُموّهة".<sup>25</sup> وهو تغليطٌ للخصم باستخدام مختلف الجيل المتاحة والدسائس الممكنة. ويقوم هذا الججاج على وسائل لغوية وغير لغوية، الغرض منها تبكيّ الخصم وإثارة الغلبة دون اهتمام بمقصد الحقيقة والصواب. يُبين إذن أنّ الججاج المغالطي يتخذ صوراً مختلفة وطرائق متنوعة متصلة باللفظ والمعنى وأساليب الاستدلال.

ومن هذه الصور المغالطية تنشأ بنية الججاج المغالطي وهي الأساس بنية قياس. فلما كان القياس، وفق التصور الأرسطي في كتابه التحليلات الأولى، هو الضامن للانتقال من المقدمات إلى النتائج سواء كانت صادقة أو كاذبة رغم سلامة عملية الاستدلال. ولما كان البرهان نوعاً من القياس لا ينتج إلا نتائج موضوعية صحيحة. ولما كان القياس مؤلفاً من قضايا متى سلّم بها لزمتم عنها

مثال (1) - كتاب ابن ابي عمير: ١٠٠

مثال (2) - الخوارزمي: ١٠٠

مثال (1) - کلّ إنسان فان.

-سقراط إنسان.

-سقراط فان .

الأرجل سؤاله الخاطيء وضعه محدد مدقق منتهى دقة مداته بخلفه المقصود بخاط الكلام والابتداء

[illegible]

### 1.3. المغالطات اللفظية (Indiction)

تحدّد المغالطات التي تكون من جهة الألفاظ، في نظر "أرسطو"، في أصناف ستّة هي: "الاتّفاق في الاسم، والمرء، والتركيب، والقسمة، والتّعجيم، وشكل القول".<sup>31</sup> ويشير "ابن سينا" إلى العدد نفسه: "وأما التّبكيّات الداخلة في اللفظ فيُوقع الغلط بستة أقسام: باشتراك الاسم، والممارسة (التركيب)، واشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ".<sup>32</sup> أما "ابن رشد" فيستعيّ المغالطات اللفظيّة: "أحدها اشتراك اللفظ المفرد، والثاني اشتراك التأليف، والثالث الذي من قبل الأفراد، والرابع الذي من قبل القسمة، والخامس اشتراك شكل الألفاظ والسادس من قبل الإعجام".<sup>33</sup> ومهما يكن أمر الاختلاف بين النقولات والشروحات العربيّة للنصّ الأرسطي فإنّ كلّ أصناف المغالطات اللفظيّة تُعرف من القياس والاستقراء. وتحدّث المغالطة في اللفظ متى لم يطابق القول المعنى بشكل يجعل دلالة اللفظ مشتركة. وفي هذه الحال يستغلّ المغالط التباس اللفظ لإحداث شبهة في الفهم والإدراك. في هذا المستوى يوهمننا اللفظ أحياناً بأننا ظفرنا بالمعنى في حين أنّه مستوى لم يتّصل بعد بالمقام الحقيقيّ حيث تتولّد الأغراض والمقاصد ونحصّل غرض المتكلم. ولهذا فنحن نفرّ أنّ هذا المستوى وإن التحم فيه المعنى المجرد باللفظ الذي يسمه فإنّه يبقى مستوى مضللاً وموهماً يكوننا ظفرنا بالمعنى في حين نكون نحن أمام بداية لتشكّل مازالت لم تتضح معالمه أكثر نتيجة عدم اتصاله بالمقام الحقيقي (التداولي) ومن ثمة يسوق المخاطب إلى التّمويه.

### 1.1.3 مغالطة اتّفاق الاسم (اشتراك الاسم المفرد):

ذلك أنّ اللفظ الواحد قد يدلّ على أكثر من معنى، إذ يعتمد المغالط إلى توظيف هذه الخاصيّة ليتنصّل من بعض ما أدلى به أو يجعل المخاطب في حيرة في الفهم والإدراك. "فالكلام الذي من اشتراك الأسماء مثل قولك إنّما العلماء بالنحو يعملون، وإنّ الذي أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون. فالتعليم اسم مشترك يقع على الذي يتفهّم هو ونفسه ويستنبط، وعلى الذي يستفيد ويتعلّم من غيره. فأما فهمه والمعرفة به فذاك استعمال العلم ومعرفة".<sup>34</sup> ويوضّح "ابن رشد" مغالطة اشتراك الاسم المفرد بمثال: "المتعلّم عالم، لأنّ المتعلّم يعلم، والذي يعلم عالم، فالمتعلّم عالم." "ووجه المغالطة في هذا أنّ لفظة "يعلم" تُقال على الزمان المستقبل، وتُقال على الحاضر، فهي تصدق على العالم في الحاضر، وعلى المتعلّم في المستقبل".<sup>35</sup> لذلك يرى "لاينز" أنّه إذا أردنا أن نبحث عن معنى الكلمة علينا أن نبحث عن استعمالها. وبذلك يسلم المتقبل من المغالطة.

مثال:  
- ما أتاك رجل: يحتمل ثلاث دلالات  
    ما أتاك رجل واحد بل أكثر.  
    ما أتاك رجل ذكر بل امرأة.  
    ما أتاك رجل ذكر بل امرأة.

نلاحظ أنّ كلمة (رجل) في المثال المذكور مرشّحة لأن تخلص لشعبة من شعب معناها وهي العدد، وأنّها مرشّحة أيضاً لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى وهي الجنس، وأنّها مرشّحة أيضاً لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي المتمثّل في الرجولة والقوّة والنفاذ.<sup>36</sup> وهو ما يمكننا تسميته مغالطة اشتراك التركيب (Syntactic ambiguity)، أو مغالطة الغموض النحوي، أو الغموض التركيبي هي إحدى مغالطات الالتباس التي تحدث عندما تحتل الجملة الواحدة أكثر من معنى أو يتمّ تفسيرها بأكثر من طريقة بسبب بنية الجملة الغامضة. ونذكر مثالا ثانيا يدعّم ما ذهبنا إليه، ففي قولنا: أنا عطشان إذا اعتمد المخاطب على التفكير التداولي في تحليل تركيب هذه الجملة أمكنه الوصول إلى معان واضحة مثل: أنّ المتكلم بحاجة إلى ماء، أو أنّه صائم ويشعر بالعطش، أو عدم توفر الماء، أو غير ذلك من المعاني. وهذا ما يؤكّد أهميّة معرفة قصد المتكلم، وعدم الاكتفاء بالدلالة الحرفيّة

لل كلمات لأنّه قد يختلف عنها فينتج عن ذلك معنيان: معنى حرفي ومعنى تداولي سمّته "أوركيوني" بـ "المعنى المهمت" وتعني به "كلّ عناصر المعنى التي تفسر ظهورها بافتراضنا لمنطق كلّ مؤوّل للقول "من نوع أنّه إذا قال المتكلّم هذا فإنّه يريد أن يبلغ ذلك. كما يختصّ المعنى المهمت بعدم ظهوره، فهو يحتاج إلى إثبات لغوي أو مقامي ليتحقّق ويخرج من دائرة الاحتمال والإمكان إلى الوجود الفعلي إذا ما اعتمد متقبّل الأقوال على مختلف قدراته في تأويله، وهي القدرة اللغوية والموسوعية والمنطقية والبلاغية – التداولية.

### 2.1.3 مغالطة المراء أو (الشك في الكلام)<sup>37</sup>

مغالطة المراء أو كما سُمّيت أيضا "الشك في الكلام" فهي: "كقولك الشيء الذي يعرف الإنسان هو يعرف، والإنسان يعرف الحجر، والحجر إذن يعرف، فإنّ قولك "يعرف" قد يقع على العارف والمعروف".<sup>38</sup> ويتطابق هذا النّقل القديم مع متن "ابن رشد" في تلخيص السّفسطة، غير أنّ "ابن رشد" يقسّم هذه المغالطة إلى أوجه عديدة: "فمنها من كان ما قبيل التّقديم والتّأخير كمن يقول: "الشّريف هو العالم، إذا أراد أنّ العالم هو الشّريف، فيؤهم بتقديم الشّريف وتأخير العالم. وأنّ المحمول في هذا القول هو العالم، والشّريف هو الموضوع...". ففي النماذج التوليدية التحويلية نجد قواعد مقوليّة ترسم الوحدات المركبيّة الأولى للحمل أي البنية العميقة، ثم تحوّل هذه البنى وفق قواعد تحويليّة إلى بنى سطحيّة، إذ تأخذ هذه القواعد مدلولاً دقيقاً وهي قواعد تقوم بعمليّات صوريّة تعالج ضمنها الرّتب داخل الجملة.

وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة:

مثال قولك: "أعجبنى ضرب زيد

قول يحتمل أن يكون زيد مضروباً وضارباً.

وقد يكون من قبل الحذف والنقصان:

مثال ذلك أن يقول القائل: إنّ الذي لا يمشي، يستطيع أن يمشي، والذي لا يكتب، يستطيع أن يكتب. فيكون ذلك صادقا. فإذا حُذف لفظ "يستطيع" فقال: الذي لا يمشي، يمشي، والذي لا يكتب، يكتب. أوهم أنّ الذي ليس بماش ماش، والجاهل بالكتابة كاتب، ويشبه أن يُعدّ هذا من باب الأفراد، والتركيب، وذلك أنّ النقصان هو تصوير المركّب مفرداً".<sup>39</sup>

### 3.1.3 مغالطة التركيب أو (إفراء اللفظ المركب)

وذلك أنّ القول "إذا قُصِدَ به شيء فليس يظنّ دائما إذا قُصِلَ ورُكِبَ أنّه يدلّ على معنى واحد بعينه".<sup>40</sup> بمعنى آخر تتجلى هذه المغالطة عندما يُحمل شيء ما على حدّ بطريقتين مختلفتين إمّا باستخدام كلمات وحدود مفردة أو حدود تركيبية. ويقدم "ابن رشد" مثالا عن مغالطة التركيب:

" فمثل قولك: سقراط عالم بالطّب، فسقراط إذن عالم. وذلك أنّه قد يصدق على أرسطو أنّه عالم بالطّب، وليس يصدق عليه أنّه عالم بإطلاق، وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّه ليس يلزم إذا صدق القول المركّب على شيء أن تصدق أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء".<sup>41</sup> إذا هذه المغالطة هي مغالطة يذهب فيها المتكلّم إلى إضفاء صفات الجزء على الكلّ ويقع بذلك في مغالطة التركيب يتمّ فيها الانتقال من مقدّمات تقول بخصائص مكونات جزء إلى الكلّ أو العكس وتحدث عندما يتمّ استنتاج خاطئ بناء على تحليل غير صحيح لأجزاء أو عناصر مكونة. باختصار تتمثّل مغالطة التركيب في افتراض أنّ ما ينطبق على الجزء ينطبق بالضرورة على الكلّ بأكمله، بمعنى يتمّ استنتاج خاطئ عن خصائص الكلّ استنادا إلى خصائص الأشياء.

### 4.1.3. مغالطة القسمة:

وهي عكس موضع التركيب<sup>42</sup>، "فأما من القسمة، فالخمس هي اثنان وثلاثة، أفراد وأزواج".<sup>43</sup> وهي أن تكون أشياء إذا حملت مفردة على أجزاء الشيء صدقت، أو على الشيء بأسره صدقت، فإذا رُكِبَ بعضها إلى بعض كذبت، فيؤهم المغالط أنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصدق مركبة، مثال ذلك "قول القائل: أنت عبد، وأنت لي، فأنت عبد لي".<sup>44</sup>

### 5.1.3. مغالطة الإعجام:

"فأما الموضع الذي من التعجيم فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة، بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة".<sup>45</sup> ومغالطة الإعجام ناتجة عن خصائص النشاط اللغوي سواء في المنطوق منه أو المكتوب، إذ يتغير المعنى في حال تغيير بعض السمات في بنية اللفظ إعراباً وعلامات. فالبنية اللغوية هي التي تؤثر على وضوح المعنى وقدرتنا على فهمه بشكل صحيح صائب. فإذا لم يتم استخدام التعبيرات والكلمات بشكل دقيق وضبط واضح فقد ينشأ التباس في المعنى ويصعب فهم النية الحقيقية في القول. من ذلك مثلاً إهمال الإعراب وتبديل اللفظ وإعجامة وتغيير علامات التنقيط في العبارة المكتوبة. وهذا يؤكد الفارابي بقوله: "ومنها تغيير الشكل. وهذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة، وذلك لأن في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات".<sup>46</sup> على ذلك تنشأ مغالطة الإعجام من التلظ وتتشكيل الكلمات سواء عند النبذة والمنطوق أو عند المكتوب من الألفاظ.<sup>47</sup>

### 6.1.3. مغالطة شكل القول أو (صورة الكلام)

تنشأ هذه المغالطات عن شكل الكلام وصورته، حيث يتم التلاعب بصيغ اللفظ، "فأما اللواتي تعرض من شكل القول، فمتى لم يفسر هو بعينه على هذا النحو بعينه، مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكراً، والمتوسطات الأخر من هذين، أو أيضاً الكيفي كمياً، والكيفي كيفياً، أو الفاعل المنفعل، أو الموضوع الذي يفعل، وهذه الأخر كما تسمت أولاً".<sup>48</sup> على ذلك تنشأ مغالطة شكل القول من جهة اشتباه في صورة الألفاظ والتباسها، ومن ذلك مثلاً التباس صيغة المذكر بصيغة المؤنث، أو صيغة الفاعلية بصيغة المفعولية، فيؤهم بأن المذكر مؤنث وأن المفعول فاعل. فتكون الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يفتحها الإعراب يفتحها وتكون الأغراض كامنة حتى يكون الإعراب المستخرج لها.

مثال ذلك:

|                            |   |                           |
|----------------------------|---|---------------------------|
| أَرْهَبَ النَّاسَ مُعَاذُ  | ← | فعل + فاعل + مفعول به     |
| أَرْهَبَ النَّاسَ مُعَاذُ  | ← | فعل + مفعول به + فاعل     |
| أَرْهَبُ النَّاسَ مُعَاذُ. | ← | جملة إسمية                |
| أَرْهَبِ النَّاسَ مُعَاذُ  | ← | فعل أمر + فاعل + مفعول به |

مثل هذه المغالطات التي تكون من جهة الألفاظ، وهي ستة أصناف، تنشأ من شبهة في اللفظ، وتكون مصادر هذه الشبهة اشتراكاً في الاسم، ذلك أن اللفظ الواحد قد يدل على أكثر من معنى، أو تكون وراء وتشكيكا في الكلام عبر تقديم اللفظ وتأخير أو الحذف والنقصان. ومصادر الشبهة في اللفظ نجدها أيضاً، في التركيب أو "إفراد القول المركب"، وذلك أن القول المركب إذا أسند إلى شيء دل على أمر، وإذا أُفرد دل على أمر آخر إذا أُسندت إلى الشيء ذاته.

وصنف مغالطة التركيب يقابله صنف القسمة، ذلك أنَّ بعض الأمور مفردة على أجزاء من الشيء أو عليه بأسره، لا يعني أنَّها تصدق إذا رُكِّب بعضها إلى بعض. وقد تكون شُبهة اللفظ من جهة الإعراب، والتشديد والتثقيل، وغير ذلك من علامات الإعجام التي جرت بها العادة في الألسن. أو من جهة شكل القول كالتباس صفة المذكر بصفة المؤنث. إنَّ المغالطات اللفظية تغليط مقصود قائم على الاشتباه والغموض في شكل القول وصورته. الأمر الذي يجعل اللفظ غير متطابق مع المعنى، ومن ثمة يستعمل المغالط حيلة تفضي إلى تعطيل الفهم والإدراك فيُساق الخصم إلى التبكيك والتضليل اللذين يتجاوزان اللفظ إلى ما هو خارج عنه.

### 2.3 المغالطات المعنوية:

مرَّ هذا النوع من المغالطات الخارجة عن القول إلى أفعال مغلطة يستند إليها المغالط تحقيقا لمقاصده التضليلية. ويتعلَّق الأمر بالمقدّمات التي تكون صادقة أو مشهورة أو من المسلّمات، عندما يوظفها المغالط لغرض التضليل. وقد أحصى "أرسطو" هذه المغالطات في سبعة أنواع. "فأمَّا التضليلات الخارجة عن القول فأنواعها سبعة، أمَّا الأول فمن الأعراض، وأمَّا الثاني فأن يُقال على الإطلاق، أو لا على الإطلاق، ولكن في شيء، أو أين، أو متى، أو بالإضافة إلى شيء، والثالث الذي من الجهل بالتبكيكات. والرابع الذي من التي تلزم، والخامس فأن يأخذ الذي من البدء، والسادس أن يضع ما ليس بعلة كعلة، والسابع أن يجعل مسائل كثيرة مسألة واحدة."<sup>49</sup>

#### 1.2.3 مغالطة جعل العرضي ذاتيًا:

يكون "التضليل الكائن من الأعراض عندما يوجب لأي شيء اتَّفَقَ أمرا ما وعرضا من الأعراض على مثال واحد ومن قبيل أنَّه قد يُعرض الشيء الواحد بعينه أعراضا كثيرة. فليس من الاضطرار أن توجد جميع هذه الأعراض لسائر المحمولات. مثال ذلك: إن كان قوريسقوس غير الإنسان، فإنَّه يكون غير نفسه، لأنَّه إنسان."<sup>50</sup>

نفهم من ذلك أنَّ مغالطة إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات تعني أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره ممَّا يشبهه. كأن يؤخذ شيء عُرض له مقارنة شيء على سبيل ما يُعرض عروضاً غير واجب فيؤخذ واجبا. أو أن يكون لموضوع ما عارض ولهذا العارض عارض آخر، فيعتمد المغالط إلى حمل هذا العارض الأخير على الموضوع ويوهمنا بأنَّه من عوارضه، بينما هو في الحقيقة من عوارض عوارضه.<sup>51</sup>

ومثال ذلك أيضا قول القائل: زيد غير عمرو، وعمرو إنسان، فزيد غير إنسان.<sup>52</sup>

#### 2.2.3 مغالطة جعل المقيّد مطلقا:

"فأمَّا التي تكون من قبل الحمل على الإطلاق فهي أن يكون محمولا على جزء ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق، ومثال ذلك: ليكن ما ليس بموجود يوجد مطنونا، فيكون غير الموجود موجودا وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحدا بعينه، أو يلزم أيضا أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئا من هذه الموجودات."<sup>53</sup> تكمن المغالطة من خلال هذا القول في تعميم المقيّد وجعله مطلقا، فما هو صادق إذا قُيِّد لا يحتفظ وجوبا بنفس القيمة الصدقيّة وهو مطلق، ويُعزى التقييد إلى عناصر تداوليّة ومقاميّة تخصّص المعنى وتُقيم شروط صدقيّته، منها عنصر

الزمان والمكان والذات، وغيرها. فالمعنى المقيّد مقصور "إمّا على مكان، وإمّا على زمان، وإمّا على حال ما، وبالجمله ما كان منسوباً إلى شيء ما، فتوهم أنّها قد تكون على الإطلاق".<sup>54</sup>

بسبب من هذا فتعميم كلّ حكم مقيّد يُفضي إلى مغالطة إذ قد يصدق الحكم متى كان مشروطاً بزمانه ومكانه وحال صاحبه. وقد يصبح هذا الحكم كاذباً متى انتفت الشروط التي ترسم حدوده ومداه. ومن ثمة فمن الضروري أن يلتزم المتكلم بشروط تقييد اللفظ، فلا يعمّم معنى اللفظ الخاصّ، ولا يخصّص معنى اللفظ العام، وعكس هذا قد يكون سبباً للوقوع في المغالطات.

### 3.2.3 مغالطة الجهل بالتبكيّات:

"فأما التبكيّات فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا في الاسم، بل في المعنى والاسم... ولإغفال بعض الناس شيئاً من هذه المعاني المذكورة قد يُظنّ أنهم بكتوا، مثال ذلك أنّ الشيء الواحد بعينه قد يكون ضعفاً وليس بضعف... وذلك أنّه يكون أمّا من جهة الطول فضعف، وأمّا بحسب العرض فليس بضعف..."<sup>55</sup>

نفهم من هذا أنّ المغالطة تنأت من إغفال أحد شروط التبكيّات، من ذلك عدم المعرفة بشروط القياس المنتج له (التبكيّات)، وعدم معرفة شروط التقيّض ليس في اللفظ فحسب، وإنّما في المعنى أيضاً. ومعنى ذلك أن يكون المعنى ذاته في القضية الموجبة هو ذاته في القضية السالبة التي تناقضها من جهات عدّة. منها المحمول، والموضوع، والجهة والزمان. وهذا ما يؤكّده "ابن سينا" في قوله: "وأما الموضوع المبنيّ على أنّ القياس، أو التبكيّات، لم يورد صواباً، والتبكيّات الحقيقيّ هو الذي تناقض به شيئاً ليس في الاسم بعينه، بل وفي المعنى، وفي المحمول، وفي الموضوع، وفي الإضافة، والجهة، والزمان، وغير ذلك على ما علمت، وإنّما يدخل الكذب فيها بسبب إغفال شيء منها".<sup>56</sup>

### 4.2.3 مغالطة اللاحق واللازم

"وأما التبكيّات الذي من اللوازم فإنّما يكون للظنّ بأنّ الملازمة تنعكس... ومن هذا الموضوع تقع الضلالة في الاعتقاد دائماً من قبل الحسن، وذلك أنّ كثيراً ما نظنّ بالمرار أنّه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل. وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت، فإن كانت نديّة توهمنا أنّها قد مطرت. وهذا ليس واجباً ضرورة، والبراهين الخطبيّة التي من العلامات مأخوذة من اللوازم".<sup>57</sup>

نتبيّن من خلال قول "أرسطو" أنّ اللوازم من القول تنتج اعتقاداً ضالاً، ولا يمكن الاستدلال باللاحق واللازم لأنّهما غير واجبين بالضرورة. وأنّ مسألة اللزوم اعتقاد حسّي. "ويتمّ التعليل هنا بطريقتين: الأولى أن يوهّم عكسه في الحمل، أي عكس اللاحق أو اللازم في القضية الحملية. والطريقة الثانية، أن يستغلّ المغالط عكس التقيّض بطريقة غير مشروعة ليوهّم مخاطبه بأنّه طبق عكس التقيّض، أو بأن نأخذ الواحد على أنّه كثير أو العكس".<sup>58</sup>

ومن ذلك مثلاً "قول مالميسوس: إنّ الكلّ لا مبدأ له، عند أخذه أنّ الكلّ غير مُكوّن، والكائن يكون ممّا ليس بكائن لا مبدأ له، والكائن إنّما يكون عن مبدأ، فإن كان كلّ ما ليس بكائن لا مبدأ له، فإنّ ذلك لا نهاية له، وليس يلزم هذا من الاضطرار، وذلك أنّه ليس إذا كان لكلّ كائن مبدأ فكلّ ما له مبدأ كائن. كما لا يلزم إن كان كلّ محمول يكون حارّاً، أن يكون كلّ حارّ من الاضطرار محمولاً".<sup>59</sup>

### 5.2.3 مغالطة مصادرة المطلوب:

وتُسمَّى أيضا مغالطة أخذ التي من بدء، "فأما اللواتي من أخذ التي في البدء فإنّما تكون بحسب ما يمكن أن يصادر على التي في البدء، ويرون أنّهم من قبل أنّهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير".<sup>60</sup> ويمكن أن نفصل القول في مغالطة مصادرة المطلوب بما أضافه الشراح من ذلك قول "الفارابي" "وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء القياس الذي يُرام به بيان ذلك المطلوب، وهو صنفان: أحدهما في إثبات الموضوع الأوّل، والثاني في إبطاله".<sup>61</sup>

وتحقّق "ابن سينا" أنّ المصادرة على المطلوب الأوّل من العجز عن التفرقة بين الهو هو والغير. ومصدر هذه المغالطة، "أن يجعل المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يُراد به إنتاجه، كمن يقول: إنّ كلّ إنسان بشر، وكل بشر ضحّاك، فكلّ إنسان ضحّاك، والكبرى ههنا والنتيجة بشيء واحد، ولكن أبدل الاسم احتيال ليُوهم بالمخالفة".<sup>62</sup> على هذا الأساس فإنّ مغالطة مصادرة المطلوب هي جعل المقدّمة في القياس هي نفسها النتيجة المطلوب إثباتها. فيوهم المغالط أنّ السامع قد سلّم بهذه القضية دون أن يكون ذلك فعليًا.

### 6.2.3 مغالطة أخذ ما ليس علّة على أنّه علّة

وذلك بأن يُوهم المغالط بأنّ كذب نتيجة ما إنّما يعود إلى مقدّمة بعينها من مقدّمات قياس ما. في حين أنّ ذلك يعود إلى مقدّمة أخرى، وهذا ما يردّ عادة في قياس الخلف.<sup>63</sup> وتكون مغالطة أخذ ما ليس علّة لنتيجة على أنّه علّة "إذا أُضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلّة، وقد يعرض ذلك في القياسات السائقة إلى المحال. وذلك أنّا قد نضطرّ في هذه إلى رفع شيء من التي وُضعت، فإن كان واحدا وعدد حملة ما يُسأل عنه من الاضطراب في لزوم ما يُعرض. وكثيرا ما لا يمكن أن يُظنّ التبكيت يكون من هذا".<sup>64</sup> على ذلك يتّضح لنا أنّ مغالطة أخذ ما ليس بعلّة علّة من القياسات الخُلفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئا، وحاول أن يبيّن فساده بخُلف يتبعه، ثم لا يكون هو علّة لذلك الخُلف، بل يكون ذلك الخُلف لازما، كان هو أو لم يكن.<sup>65</sup> إنّ مغالطة أخذ ما ليس علّة على أنّه علّة هي أخذ مقدّمة ما في القياس مع مقدّمات تلزم عنها نتيجة كاذبة. وفيها يُوهم المغالط بأنّ النتيجة إنّما لزمّت عن تلك المقدّمة. مثال ذلك: "أنّ النفس والحياة ليستا شيئا واحدا بعينه، وذلك أنّ الكون إذا كان مضادا للفساد، ففساد ما يضاده كون ما، والموت هو فساد ما، وهو مضادّ للحياة، فالحياة إذن كُون والذي يحيا يتكوّن، وذلك غير ممكن، فليس النّفس والحياة شيئا واحدا بعينه، ولا يكون من ذلك قياس".<sup>66</sup>

### 7.2.3 مغالطة أخذ مسائل كثيرة على أنّها مسألة واحدة

تُسمَّى أيضا بمغالطة "الأسئلة المركّبة" وتُعرض من جهة أنّ ما يحتمل جوابين مختلفين يردّ فيه جواب واحد، مثال ذلك، "بعض هذه الأشياء هي خيرات، وبعضها ليست خيرات، فما حال جميعها: أخيرات هي أم ليست خيرات؟ فبأيّ شيء أجاب من هذين، فإنّه يكون أحيانا كالمبكّت، وكالذي يظنّ أنّه قد أظهر كذبا. وذلك أنّا إن قلنا في شيء من هذه التي ليست خيرات إنّّه خير، أو في شيء من الخيرات إنّّه ليس بخير، هو كذب".<sup>67</sup>

نفهم من هذا أنّ المغالطة القائمة على الأسئلة المركّبة تُعرض إذا أخذ بدل المحمول الواحد في القضية أكثر من محمول واحد، أو بدل الموضوع الواحد أكثر من موضوع واحد. ويغلّط هذا الموضوع خاصّة في الموضوع الذي يلحقه حكمان متقابلان في حالين مختلفين، فيؤخذ على الإطلاق. وقد اعتبر "الفارابي" هذه المغالطة مدخلا "للتشكيك السوفسطائي".<sup>68</sup>

ونرى أنّ هذا "التشكيك" أمر حتمي اقتضته إطلاقية الأسئلة المركبة التي تجمع مسائل كثيرة على أنّها مسألة واحدة رغم إمكان تقابل الأحكام واختلافها حول موضوع واحد. ومن ثمة لا يمكن إنتاج معرفة يقينية وأجوبة صادقة. فيكون ذلك تغليطا وتضليلا. وإنّما يكون هذا غير مضلل إذا كانت الأشياء الكثيرة حكمها حكم واحد، وذلك بأن يكون حكم الجميع منها حكم الواحد بعينه. فإنّ السؤال حينئذ عن جميعها هو كالسؤال عن واحد منها. "مثل أن يقول، هل هذا وهذا أعى؟ وهل هذا وهذا مبصر؟ إذا اتفق أنّ كان كلاهما أعى أو كلاهما يبصر، فإنّ الأعى لا يخالف الأعى من جهة ما هو أعى، إذ كان العى فَقْدُ البصر، ولا البصر يخالف البصير من جهة ما هو بصير. ففي مثل هذا الموضع يكون الجواب عن القضية الواحدة بعينها جوابا عن القضايا الكثيرة." <sup>69</sup>

إنّ أخذ مسائل كثيرة على أنّها مسألة واحدة مغالطة معنوية توقع المجيب في الكذب متى أوجز المسألة بتقديم جواب واحد على أسئلة مركبة ومتعددة غالبا ما تكون مقاصد السائلين منها مبنية على سوء النية والتضليل، لذا يُطلَبُ من المجيبين عدم الاستعجال والتريث عند الإجابة عن أسئلة مركبة ذات مقتضيات كاذبة.

هكذا نبيّن الأوجه الثلاثة عشر للمغالطة من المنظور الأرسطي، وتتوزع على ستة أصناف من المغالطات اللفظية (مغالطة اشتراك الاسم، مغالطة المراء، مغالطة التركيب، مغالطة القسمة، مغالطة الإعجام، مغالطة شكل القول) وسبعة مواضع من المغالطات المعنوية (مغالطة جعل العرضي ذاتيا، مغالطة جعل المقيد مطلقا، مغالطة الجهل بالتبكيك، مغالطة اللآحق واللازم، مغالطة مصادرة المطلوب، مغالطة أخذ ما ليس بعلة على أنّها علة، مغالطة أخذ مسائل كثيرة على أنّها مسألة واحدة). ويُرجع "أرسطو" كلّ مواضع المغالطات التي عدّدها إلى قلة العلم بالقياس والتبكيك. "وقسمتُنا للقياسات المظنونة والتبكيك إمّا أن يكون على هذا النحو، أو بأن تُرفع جميعها إلى الجهل بالتبكيك، يُجعل هذا مبدأ لذلك. ولنا أيضا أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذُكرت في حدّ التبكيك. أمّا أولا فإنّها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدمات الموضوعية حتى نقول بأنّها موجودة من الاضطرار، لا أنّها مظنونة، وننظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد." <sup>70</sup>

نفهم من قول "أرسطو" أنّ مواضع المغالطة تظهر في حدّ القياس على الإطلاق. بمعنى المقدمات التي تستتبعها نتائج ضرورية. فقد قيل في حدّ القياس: إنّه قول إذا وُضعت فيه قضايا ومحمولات لزمّت عنها نتائج باضطرار، وليس بما يُظنّ أنّها باضطرار. وأمّا أجزاء حدّ القياس فهذا يعود إلى أنّ الأشياء التي تُوضع فيها هي مقدّمتان وثلاثة حدود تشترك في حدّ واحد يُسمّى الحدّ الأوسط. "ومتى لم يكن الحدّ الأوسط واحدا فيهما، أو كان أحد الطرفين في المقدّمتين غير أحد الطرفين في النتيجة، فهو بيّن أنّ ذلك ليس قياسا في الحقيقة." <sup>71</sup>

وتعود المغالطات اللفظية (اشتراك الاسم، شكل القول) إلى كون الحدّ الأوسط غير واحد في القياس، بل يُجرى على نحوين اثنين: "فأمّا التي توجد في القول فهي التي توجد له من حيث تُقال على نحوين: مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة والاشتراك في الشكل، وذلك أنّ من شأن الكلّ أن يصير كالدالّ على مثل هذا." <sup>72</sup>

أمّا أسباب مغالطتي القسمة والتركيب فهي راجعة إلى عدم تناسب المقدمات مع النتيجة. كأن يسوق المخاطب المخاطب إلى معنى لفظ ما في مقدّمة مخصوصة بصورة تختلف عن المعنى الذي يقده في مقدّمة أخرى أو في النتيجة. "والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم واحدة بعينها، أو كانا مختلفين، والذي يجب في هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها، إن كان التبكيك والقياس من شأنه يوجد." <sup>73</sup>

وأما التّغليط بالعرض فهو معزّي إلى غياب شرط من شروط القياس البرهاني الذي يجب أن تكون مقدّماته ضروريّة وكليّة، في المقابل فإنّ ما بالعرض ليس ضروريّا ولا كليّا. "فأما التي من العرض فإنّها تكون معلومة عند تحديد القياس، وذلك أنّ حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التّبكيك، بل يُضاف إليه ذكر التناقض من قبل أنّ التّبكيك هو قياس على النقيض، فليس قياسا بالعرض إذن هو الذي عنه يكون التّبكيك، وذلك أنّه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطرار أن يكون ذلك موجودا، وهذا هو أبيض، فمن الاضطرار أن يكون أبيض على طريق القياس".<sup>74</sup>

ويُرجع "أرسطو" مغالطة أخذ المقيد مطلقا إلى قلّة العلم بشروط النقيض، فالشيء الذي هو أبيض بالجزء، ليس نقيضه أنّه ليس بأبيض مطلقا. كذلك فإنّ ما هو أبيض بإطلاق ليس نقيضه أنّه بأبيض من جهة ما. ولكن يُوهم المغالط بهذا التناقض المزعوم لقلّة العلم بشروط التّبكيك. "فأما التي تكون من الحمل من جهة أو على الإطلاق فإنّها تكون، لأنّ الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه، وذلك أنّ الذي يناقض قولنا: "إنّه أبيض من جهة" إنّما هو أنّه "غير أبيض من جهة" وسالبة قولنا "أبيض على الإطلاق": "ليس بأبيض على الإطلاق". فإن أعطى أنّه أبيض من جهة، وأخذ كأنّه قد قيل على الإطلاق فإنّه لم يبكّت، بل يظنّ ذلك لعدم المعرفة بماهية التّبكيك".<sup>75</sup>

وسبب التّغليط الذي يكون مصدره من مصادرة المطلوب، ومن أخذ ما ليس بعلة للنتيجة على أنّه علة، هو إغفال ما أُخذ في حدّ القياس. أما المصادرة فإنّها جعل المقدّمة في القياس هي نفسها النتيجة المطلوب إثباتها ومن ثمة أُغفل أن يكون اللازم من المقدّمة شيئا آخر غير النتيجة. وكذلك أخذ ما ليس بعلة علة، ففي هذه المغالطة إيهام المغالط بأنّ كذب نتيجة ما يعود إلى مقدّمة بعينها من مقدّمات قياس ما، في حين أنّ ذلك يرجع إلى مقدّمة أخرى. على ذلك تكون مغالطة المصادرة على المطلوب، وأخذ ما ليس بعلة علة بسبب الخروج عن الشّكل الصّحيح للقياس. "وهذه التي تكون من المأخوذة في أوّل الأمر، (يعني مصادرة المطلوب الأوّل)، وعن التي تضع علة ما ليس بعلة، فمن الحدّ يوقف عليها. وذلك أنّ النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه، وهذا ليس بموجود فيما لا علة له، وألا يكون ذلك أيضا عندما تُعدّ في جملة الأشياء المأخوذة أوّلا، وهذا ما لا يوجد لهذه التي إنّما تكون عن التي يُسأل عنها في أوّل الأمر".<sup>76</sup>

أما اللاحق واللازم فسببها الاحتيال على المقدّمات ذلك أنّ المغالط قد ينتقل من بعض الصفات التي لحقت واحدا من الموضوعات المعيّنة فيعمّمها ويجعلها لكلّ هذه الموضوعات. "وفي هذا الموضوع، أعني من موضع اللاحق، ظنّ "مالسيس" أنّ كلّ ما له مبدأ فله كون، لأنّه ظنّ أنّ ما عرض للمبدأ من أن وُجد للمتكوّن، أنّه عرض لكلّ ماله مبدأ. أعني أن يكون متكوّنا".<sup>77</sup>

ومتى نظرنا في التّغليط الذي يُعرض من قبل "الأسئلة المركّبة" أو أخذ المسائل الكثيرة مسألة واحدة فإنّ سببه هو أخذ النتيجة التي ليست نقيضا لما سلّم به الخصم على أنّها نقيض. وذلك أنّ بعض الأسئلة تقتضي الإجابة عليها بشكل مفصل ومستقلّ بذاته، غير أنّ المغالط يعمد إلى استدراج المخاطب للإجابة عليها كما لو كانت مسألة واحدة. "فأما التي تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسألة واحدة، فكونها من قبل أنّ ألفاظ المقدّمة تكون غير مستقيمة، وذلك أنّ الحدّ الواحد بعينه إنّما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق ومثال ذلك حدّ الإنسان وحدّ إنسان واحد فقط، وكذلك في الأشياء الأخرى".<sup>78</sup>

بهذا الاعتبار يتّضح لنا أنّ المغالطات إنّما تُعزى إلى فساد في التّدليل وجهل بالقياس وانزياح عن الصورة الصّحيحة للتّبكيك. والتّبكيك الصّحيح، كما أشرنا في مواضع سابقة، هو القياس الذي يُنتج نقيض ما يسلم به الخصم. وصحّته تقتضي: صحّة الشّكل أوّلا، وصدق المقدّمات ثانيّا، وأن تكون النتيجة نقيضا لما تمّ التّسليم به من الخصم شرطا ثالثا.

وعلى هذا الأساس تكون المغالطة إخلالاً بهذه الشروط وخرقاً لها. إمّا بالخروج عن الشّكل الصحيح للقياس، أو بالاحتياط على المقدمات، أو أن تُؤخذ النتيجة التي ليست نقيضاً لما سلّم به الخصم على أنّها نقيض. فكلّ المغالطات اللفظية والمعنوية وما يوظّفه المغالط من طرائق الاشتباه والالتباس تُرجعُ إلى الجهل بالقياس وشروطه المنطقية. أمّا مواضع المغالطات المعنوية فتشترك كلّها في أنّها إيهام بما ليس بقياس أنّه قياس. بمعنى أنّها مغالطات قائمة على أشكال القياس ومقدماتها ونتائجها. وتعود كلّها إلى قلة المعرفة بحدود القياس والنقيض.

#### 4. خاتمة:

تبين لنا في نهاية هذا العمل أنّ المغالطة " قياس فاسد" يُجرى في اللفظ والمعنى. وقد اكتشفنا من خلال كتاب "سوفسطيقا" لأرسطو أنّ المغالطة جدل سلمي يقوم على التضليل والمراء والتّمويه ومن ثمة فهي مجانية للحقيقة وتمرد على المنطق. كما تجلّى لدينا بأنّها نوع من الخطأ في التفكير الاستدلاليّ الذي يهدف إلى كسب حجة بلا حقّ ومحاولة إقناع وخداع وتحايل وتكون مقنعة ومستخدم غالباً في الاستعمال العامّ من الباث ومن الضروريّ على المتقبّل فهمها وتحديدّها حتّى لا يقع فيها ولكي يكشفها ويكون قادراً على الردّ عليها. واتضح لنا أيضاً أنّ المغالطة طريقة خاطئة في الاستدلال سواء من جهة اللفظ والعبارة أو من جهة المعنى والدلالة. وتبين لنا أنّ في كشفها (المغالطة) تقويم للجدل وبناء للاستدلال السليم وترسيخ للمنطق في العملية الحجائية التداولية من جهة أولى وتجنّب بمسالك التضليل والزيف من جهة ثانية فهذا الصنف من الخطاب (الخطاب الحجائيّ التداولي) يرمي إلى التواصل وتبادل الأفكار والحجج بين الباث والمتقبّل. يتضمّن هذا النوع من الخطاب استعمال الحجج والأدلة والمنطق لتقديم الأفكار واستنباط الاستنتاجات المقنعة. يتمّ فيه التركيز على المنطق والعقلانية والتأثير المتبادل... وقد كان مؤلّف "سوفسطيقا" لأرسطو مرجعاً أساساً في تبين مضارب المغالطة اللفظية والمعنوية، وتمييز الخطاب الحجائيّ السليم من الخطاب المخادع والمضلل.

ونخلص إلى جملة أمور حول خصائص المغالطة عموماً وهي:

1- إنّها قد تكون مقصودة أو غير مقصودة، والأنموذج الثاني هو ما عنانا لأنّ الخطاب العلميّ الأكاديميّ غالباً ما تكون المغالطة فيه غير مقصودة.

2- إنّ أساس المغالطة منبنيّ على خرق منطقيّ، لذا عمدنا في بيان تصنيف المغالطة على بيان نقاط الخرق المنطقي في ذلك التصنيف.

3- إنّ سبب المغالطة قد يكون من المرسل أو بسبب قصور المرسل إليه في فهم المطلوب، والذي عنانا هنا هو بيان قصور المرسل في عرض تصنيفاته.

من هنا تتسوّر محدّدات البحث في الخطاب المغالط، وبيان مواطن المغالطة في خطاب الباث أو المرسل، عن طريق الكشف عن الخروقات المنطقية في التصنيف الأرسطي، علماً أنّ هذا المرجع الفلسفيّ منحنا القدرة على تحليل الخطابات المعاصرة اليوم التي كثرت فيها ملامح الخداع والتلاعب بالعقول. من ذلك ما نلاحظه في الخطابات السياسية والاعلامية والإشهارية وحتى الخطاب اليومي لجمهور الناس... فلا نجد أنفسنا أمام معنى واضح وإنّما نلفيها أمام "وهم المعنى" كما سمّته الدكتورة بسمة الشكيلي.

## 5. قائمة المراجع:

### -المصدر:

- أرسطو، المنطق، السّوفسطيقا، الجزء الثالث، حقّقه وقَدّم له عبد الرحمان بدوي، ط1، دار القلم، بيروت، لبنان، 1980.

### أ-مصادر أخرى باللسان العربي:

- أرسطو، الخطّابة، (ترجمة عبد الرحمان بدوي) ط2، دار النشر والثقافية العامّة، بغداد، 1986.
- أرسطو، منطق أرسطو، حقّقه وقَدّم له عبد الرحمان بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، دار قباء بيروت، 1980.
- ابن رشد (أبو الوليد)، تلخيص السّفسطة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1972.
- ابن رشد (أبو الوليد)، تلخيص القياس لأرسطو، حقّقه وعلّق عليه وقَدّم له، عبد الرحمان بدوي، السلسلة التراثية (17)، الطبعة الأولى، الكويت، 1988.
- ابن رشد (أبو الوليد)، تلخيص كتاب الجدّل، تحقيق، د. أحمد عبد المجيد هويدي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 1977.
- ابن سينا (أبو علي): - الشفاء، الجزء الثّاني. الخطّابة. تصدير ومراجعة الدكتور إبراهيم مدكور. حقّقه الدكتور محمد سليم سالم. منشورات الإدارة العامّة للثقافة، القاهرة، 1954.
- - الشفاء، الجزء الرابع، السّفسطة، تصدير ومراجعة الدكتور أحمد مدكور، تحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، الطبعة الأميرية بالقاهرة. 1958.
- - الشفاء، تقديم طه حسين، مراجعة، إبراهيم مدكور، نشر وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأميرية. القاهرة 1952.
- - النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، نقحه وقدم له ماجد فخري، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، 1985.
- الفارابي (أبو نصر)، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة إنجلو المصرية، ط1، مصر، 1968

### ب- مصادر أخرى باللسان الأجنبيّ

- Aristote, *Rhétorique*, Trad, P Chiron, GF Flammarion, Paris, 2007.
- Aristote, *Les Réfutations sophistiques*, traduction tricot(J), Vrin, 1995

## 2- المراجع

### أ-المراجع باللسان العربي

- الباهي (حسان)، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، دار أفريقيا الشرق، ط2، المغرب، 2013.
- بدوي (عبد الرحمان)، "أرسطو"، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الكويت، 1980.
- بن عالم أحمد (فايزة)، الحجاج في اللسانيات التداولية: دراسة نماذج من القرآن الكريم، مجلّة الكاملة العدد 75، مركز آفاق للدراسات.
- المهلول (عبد الله)، الحجاج الجدلي، خصائصه الفنيّة وتشكّلاته الأجناسيّة في نماذج من التراث اليونانيّ والعربيّ، دار نهلة للطباعة، صفاقس، تونس، 2013.

- راضي (رشيد):
- الحجاج والمغالطة، من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- السفسطات في المنطقيات المعاصرة، ضمن كتاب الحجاج ومفهومه ومجالاته، ج 3، د.ت.
- الريفني (هشام)، الحجاج عند أرسطو، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، منشورات كلية منوبة، تونس.
- الشكيلي (بسمه بلحاج رحومة)، السؤال البلاغي، الإنشاء والتأويل، دار محمد علي للنشر بالاشتراك مع معهد اللغات بتونس، 2007.
- علوي (حافظ اسماعيلي) وأسيده (محمد)، اللسانيات والحجاج المغالط نحو مقارنة لسانية وظيفية، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم: د. حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2010.
- العمري (محمد)، دائرة الحوار ومزالق العنف، أفريقيا الشرق، المغرب، سنة 2002.
- العياشي (إدراوي)، الاستلزام الحوار في التداول اللساني، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011
- فرنان (جان بيار)، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، 1987.
- مصطفى (عادل)، المغالطات المنطقية - فصول في المنطق غير الصوري، مؤسسة هنداي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2019.
- النويري (محمد)، الأساليب المغالطية مدخلا في نقد الحجاج، ضمن كتاب، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، منشورات كلية منوبة، تونس.

#### ب- المراجع باللسان الأجنبي

- Benoist (Jean Marie). *La Tyrannie du Logos*, Paris, PUF, 1995.
- Cunto (Monique), *Introduction in Platon, Gorgias*. Ed, Flammarion, Paris, 1993.
- De Pater (W), *Les Topiques d'Aristote et la Dialectique Platonicienne*, La Méthodologie de la Définition, Editions, ST, Paul Fribourg, Suisse, 1961.
- Guthrie (W), *The Sophists*, University Press, Cambridge 1971.
- Hmblin, *Fallacies*. Methuem, London, 1970.
- John Woods & Douglas Walton, *Critique de l'Argumentation*, Kimé, 1992.
- Khane, (H), *Logic and Contemporary Rhetoric*, Wasdworth Publishing Company, 2 ed, Inc, 1976
- Van Eemeren and Rob Grootendorst, *Fallacies*, in *Crucial Concepts in Argumentation Theory*, Sic Sat, Amsterdam, 2001.
- Van Eemeren et Rob Grootendorst, *Les Sophismes dans une Perspective Pragmatico-Dialectique*, dand l'Argumentation, Colloque de Cerisy, Pierre Mardaga, Editeur, Liege; 1991.

#### 3- المعاجم والموسوعات

- شاورورو (باتريك)، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.

- صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1979.
- ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
- الموسوعة الفلسفية العربية، الإنماء العربي، ج 1، 1986.
- موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت 1996.

## 6. هوامش البحث:

1- الأورغانون: هي مجموعة كتب أرسطو في المنطق جمعها ثلثة من تلاميذه بعد وفاته. وهي كلمة إغريقية تعني "الآلة" أو الأداة التي تقوم العقل. وسميت بهذا الاسم لأن المنطق عند أرسطو هو "آلة العلم" أو وسيلته للوصول إلى الصواب. وهذه الكتب هي:

- ايساغوجي أو المدخل (وضعه فرفوريوس الصوري ليكون مدخلا لتوضيح كلام أرسطو)
- قاطيغورياس أو المقولات.
- باري ارمانياس أو العبارة.
- انالوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى أو القياس.
- انالوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية أو البرهان.
- طوبيقا أو الجدل.
- سوفسطيقا أو السفسطة.
- ريطوريقا أو الخطابة.
- بويطيقا أو الشعر.

قيل أن "ابن المقفع" نقل الكتب الأربع الأولى من الأورغانون، وهي "إيساغوجي" و"قاطيغورياس" و"باري ارمانياس" و"انالوطيقا" من البهلوية إلى العربية. كما قيل أن "خالد بن يزيد بن معاوية" طلب من بعض العلماء اليونانيين المقيمين في الإسكندرية ترجمة كتب الأورغانون إلى العربية. كما ترجمت كتب "الأورغانون" إلى العربية ضمن حركة الترجمة التي وصلت ذروتها في بيت الحكمة ببغداد في عصر المأمون.

<sup>2</sup>- يبعث مصطلح التداولية على استحضار نظرية أفعال الكلام بوصف الأفعال الكلامية غرضا رئيسا للتداولية. إذ تهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق المرجعي لعملية التخاطب وبالأفراد الذين تجري بينهم تلك العملية التواصلية. ويتجلى البعد التداولي للخطاب الحجاجي كما ذهب إليه "سكوت جاكوس" عملية تكييف للمبادئ الحوارية العامة مع متطلبات وظيفة خاصة وهي وظيفة إدارة الخلاف ذلك أن الحوار يتطلب آلية تنظيمية خاصة تواجه القضايا المرتبطة بهذه الأفعال. أنظر كتاب الحجاج في اللسانيات التداولية: دراسة نماذج من القرآن الكريم، لـ بن عالم أحمد فايزة، مجلة الكاملة العدد 75، مركز آفاق للدراسات، ص 13.

<sup>3</sup>- يُنظر، ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1999، مادة (غ، ل، ط).

<sup>4</sup> وردت في معجم تحليل الخطاب لـ "باتريك شاورورو" بمعنى خطاب كاذبي تلاعيّ" ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، ص 272.

<sup>5</sup> الجرجاني (علي بن محمد)، التعريفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 150-181.

<sup>6</sup> المصدر السابق، الصفحة نفسها.

<sup>7</sup> العمري (محمد)، دائرة الحوار ومزالق العنف، أفريقيا الشرق، المغرب، 2002، ص 30.

<sup>8</sup> مصطلح (sophisme) يعني السفسطة في اللغة الفرنسية: وهو استدلال منطقي ظاهري فقط، صُمم بنية التضليل والخداع. وفي معجم تحليل الخطاب لـ "باتريك شارودو" و"دومينيك مانغينو" تعني كلمة (sophisme) الخطاب المخرج والكاذب والتلاعب الذي يخدم صاحبه وأهواءه.

وتعد السفسطة من الناحية التاريخية (التي تفيد في معناها اللغوي الحكمة) حركة فكرية ظهرت في القرن الخامس قبل الميلاد، رفعت شعار الإنسان مقياس كل شيء، وتنكرت لكل القيم الموضوعية والمعايير الثابتة في أمور الفكر والاعتقاد والسلوك، وانتهى بهم الأمر إلى الاعتقاد باللجوء إلى الحيل الخطابية والتلاعبات القولية لتحقيق أهدافهم فمهرروا في هذه الصناعة القولية وهذا ما اكسبها معنى قديحاً ظل يلزمها عقوداً طويلة.

<sup>9</sup> السرياقوسي (محمد)، التعريف بالمنطق السوري، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص 361.

<sup>10</sup> Kahane, (H), *Logic and Contemporary Rhetoric*, Wadsworth Publishing Company, 2 ed, Inc, 1976.

<sup>11</sup> الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة إنجلو المصرية (ط1)، مصر، 1968، ص ص 80-81.

<sup>12</sup> يعتبر رشيد الرازي في كتابه "الحجاج والمغالطة" ص 7، السفسطة أو المغالطة هي حجة معوجة، يقول "إذ إن الحجة قد ترد بالفعل معوجة، وهذا الاعوجاج إما يكون بقصد أو بغير قصد وهو في كلتا الحالتين عيبٌ يزري بالفاعلية الحجاجية ويعطل في طاقمها في إنتاج المعقولة"

وهذا الرأي قريب من مذهب "بلانشيه" الذي قسّم المغالطات إلى ثلاثة أقسام هي:

1- مغالطات نقع فيها بأنفسنا من دون قصد خارقين قواعد المنطق، وهذه أغاليط.

2- مغالطات يراد منها الخداع بمختلف الحيل والمكائد، وهذه المغالطات على طريقة السوفسطائيين.

3- مغالطات لا يراد منها لا خداع أنفسنا ولا غيرنا، ولكن نخرج بها أنفسنا وغيرنا من خلال نتيجة ما مخالفة للمشهور، وهذا توصيف بالمرايئة.

أنظر: اللسانيات والحجاج الحجاج المغالط نحو مقارنة لسانية وظيفية ص 272.

وبالتالي فالمتكلم عندما يسم المعنى باللفظ قد يسمه وسما حقيقياً عادياً وهنا يكون اللفظ مطابقاً للمعنى مطابقة تامة. ويفهم المخاطب مقاصده وتنجح العملية التواصلية. وقد يسم المتكلم معناه باللفظ ولا يفهم المخاطب كلامه، وقد يعزى ذلك لاختلال شرط من شروط المقام. وقد يسم المتكلم معناه النفسي وسما بخلاف مقتضى الظاهر ولنا في الوجوه البيانية الكثير من الأمثلة.

المتكلم                      المخاطب

(1)                      (2)                      (3)

معنى نفسي                      معنى لفظي                      مطابقة تامة.                      (عدم مغالطة)

معنى نفسي                      معنى لفظي                      عدم مطابقة.                      (مغالطة جزئية)

معنى نفسي                      معنى لفظي مجازي                      مطابقة+ عدم مطابقة. (مغالطة كلية)

<sup>13</sup> علوي (حافظ إسماعيلي) وأسيده (محمد)، اللسانيات والحجاج المغالط نحو مقارنة لسانية وظيفية، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، 3 / 272.

<sup>14</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 669.

<sup>15</sup> جاء في لسان العرب، لابن منظور في مادة (ب، ك، ت)، بَكَتَ يبكته بكتا، بكته: ضربه بالسيف والعصا، والتبكيك: كالتفريع

والتعنيف، وبكته بالحجة أي غلبه، مج. الأول، ص 838.

يطلق أرسطو والمناطق اسم التبكيكات على دحض الأدلة بقوة البرهان والغلبة والفوز بالحجة، أما التبكيكات التي يستعملها السفسطائيون فهي تبكيكات غير منطقية تستند على الأدلة الضعيفة والقياسات العقيمة، ومن هنا اتجه هؤلاء إلى الغلبة والفوز بأساليب الخصومة والتلاعب بالألفاظ جعل بعض الناس يظنون أنها تبكيكات حقيقية في حين أن المراد منها المخادعة وإخفاء الحقيقة.

<sup>16</sup> ابن سينا، الشفاء، الجزء 4 (السفسطة)، ص 2.

- <sup>17</sup> أرسطو، المنطق، السوفسطيقا، الجزء الثالث، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1952. حَقَّق وقَدَّم له عبد الرحمان بدوي، نقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زرعة، ص ص 749-750.
- <sup>18</sup> المصدر السابق، ص 750.
- <sup>19</sup> حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، أفريقيا الشرق، ط2، المغرب، 2013، ص 170.
- <sup>20</sup> المرجع نفسه، ص ص 170-171.
- <sup>21</sup> اختلف النقلة في ترجمة هذه الأجناس، إذ وصفها عيسى بن زرعة ب (التعليمية/ والجدلية/ والممتحنة/ والمرائية) - وترجمها الناعمي: (البرهانية/ الجدلية/ الامتحانية/ والمرائية)
- وترجمها يعي بن عدي: (جنس تعليمي/ جنس جدل/ جنس امتحان/ جنس مباحكة)
- <sup>22</sup> أرسطو، السوفسطيقا، ص ص 750-751.
- <sup>23</sup> المصدر نفسه، ص 745.
- <sup>24</sup> المصدر نفسه، ص 751.
- اختلف النقلة في ترجمة الأغراض الخمسة:
- نقل ابن عدي: (التبكيك، والكذب، وضعف الاعتقاد، والسوليقيسموس (وهو اللحن) والهذيان والهذر)
- نقل بن زرعة: (التبكيك، والكذب، وضعف الرأي، والعجمة، والهذر والهتار).
- نقل الناعمي: (التبكيك، والكذب، وضعف الفهم، العجومة، والهذر والهتار).
- <sup>25</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1972 ص 11.
- <sup>26</sup> نقلا عن عيد بلبع، التداولية، ص 317
- <sup>27</sup> وقد تفرع عن هذا المبدأ قوانين تحكم العملية الخطابية حددها "غرايس" في القواعد الآتية:
- قاعدة الكم: (اعط مقدارا صحيحا من المعلومات) (Maxim of quantity) لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته، بلا زيادة أو نقصا.
- قاعدة الكيف (اجعل إسهامك بما يكون حقا وصوابا) - (Maxim of quatity) لا تقل ما تعلم كذبه، وما ليست لك عليه بينة.
- قاعدة العلاقة (الملاءمة) (Maxim of revelence) ليناسب مقالك مقامك.
- قاعدة الجهة أو (الطريقة) (Maxim of manner) تجنب الغموض واللبس والإطناب وحافظ على ترتيب الكلام.
- أنظر، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، للعايشي إدراوي ص. 100
- <sup>28</sup> ابن رشد، تلخيص القياس لأرسطو، حَقَّقَه وعلَّق عليه وقَدَّم له، عبد الرحمان بدوي، السلسلة التراثية (17)، الطبعة الأولى، الكويت، 1988، ص 5.
- <sup>29</sup> أنظر مقال الدكتور هيفاء جدة، "أي معنى في القصيدة يُعنى؟" مجلة أكاديمية درنة للعلوم الإنسانية، ديسمبر 2024.
- <sup>30</sup> حسان الباهي، الحوار والتفكير النقدي، ص 172.
- <sup>31</sup> عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، نقل عيسى بن زرعة، ص 756.
- نقل يحيى بن عدي: «وهذه التي تحدث الوهم من القول واللفظ هي في العدد ستة: وهذه هي اتفاق الاسم، والمرء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم وشكل اللفظة.» (ص 754).
- نقل الناعمي (نقل قديم): «مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عددا: أولها اشتراك الأسماء، والثاني الشك في الكلام، والثالث تركيبه، والرابع تجزئته وقسمته، والخامس إعرابه بالعلامات والنقط، والسادس صورة الكلام وشكله.
- <sup>32</sup> ابن سينا (أبو علي)، الشفاء، تقديم طه حسين، مراجعة، إبراهيم مدكور، نشر وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأميرية. القاهرة 1952. ص 8.
- <sup>33</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 15.

- <sup>34</sup> عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، ص 758.
- <sup>35</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 16.
- <sup>36</sup> يقول سيبويه، الكتاب، 11 / 212: "يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحدا في العدد لا اثنين، فيقال ما أتاك رجل أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول الرجل: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتاك، ويقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه فنقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء"
- <sup>37</sup> يُسمّيها "سيرل" نقلا عن عادل مصطفى في كتاب "المغالطات المنطقية"، ص 169 "مغالطة الالتباس" "هي في أغلب الأحيان مغالطاتٌ فجّة سهلة الكشف، غير أنّها قد تدقّ في بعض الأحيان وتخفى على متلقّيها أو حتى على مرتكبيها"
- <sup>38</sup> عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، نقل قديم، ص 763
- <sup>39</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص ص 19-20.
- <sup>40</sup> عبد الرحمان بدوي، منطق أرسطو، نقل ابن زرعة ص 763.
- نقل يحيى بن عدي: «وأيضا إنّ في القول إذا قُسم ورُكّب ليس في كل حين يظنّ انه يدل عليه بعينه» ص 360.
- النقل القديم: «وليس كل ما فُصِّلَ من الكلام ثم أُلِفَ، كانت دلالته واحدة وإن ظُنَّ به ذلك.» ص 765.
- <sup>41</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 21.
- مثال (2): الفاعل اسم مرفوع، الاسم مرفوع، إذا كل اسم مرفوع فاعل= هنا لا يصدق القول بأن كل اسم ورد مرفوعا هو فاعل مرفوع. فالأسماء المرفوعة عديدة متنوعة في اللغة العربية فلا يصدق الحكم بإطلاق لأنّ ما يصح على الفاعل باعتباره اسما مرفوعا لا يصح على غيره من الأسماء فمنها ما يرفع ومنها ما ينصب ومنها ما يجرّ.
- <sup>42</sup> عادل مصطفى: المغالطات المنطقية ص 187: "مغالطة التقسيم هي، ببساطة، مقلوبُ مغالطة التركيب أو ظلّها؛ أي إضفاء خصائص الكل على المكونات، أو الانتقال غير المشروع من خصائص الكل إلى أجزائه المكونة، يقع المرء في هذه المغالطة حين ينسب إلى أفراد جماعة شيئا لا يصدّق إلاّ على الجماعة كوحدة، أو حين يظنّ أنّ ما يصدق على الكل لا بدّ له من أن يصدق أيضًا على أجزائه.
- <sup>43</sup> عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، نقل يحيى بن عدي، ص 760.
- نقل عيسى بن زرعة: "وأما من القسمة فإنّ الخمسة اثنان وثلاثة، وأزواج وأفراد" ص 762.
- النقل القديم: "ونقول بالتجزئة والقسمة كقولك: إنّ الخمسة اثنان وثلاثة، أزواج وأفراد" ص 765.
- <sup>44</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 22.
- <sup>45</sup> عبد الرحمان بدوي، منطق أرسطو، نقل عيسى بن زرعة، ص 767.
- نقل يحيى بن عدي: «فأما التعجيم فليس يسهل أن تجعل القول في الأقاويل دون الكتابة، وما كتبوا من المكتبات، وفي الأشعار.» ص 765.
- النقل القديم: "فأما النوع الذي يكون من جهة الإعراب وتعجيم اللفظ والعلامات، فليس يسهل علينا الكلام فيه...ولكنّا سننبّه منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار." ص ص 769-770.
- <sup>46</sup> الفارابي، الأمكنة المغلطة، ص 119.
- <sup>47</sup> عادل مصطفى: المغالطات المنطقية ص 175-176: "وهو بالتحديد من الأغاليط الست المعتمدة على اللغة، والتي يقول عنها أرسطو: تلك هي الطرق التي قد نعجز بها عن أن نعني ذات الشيء باستخدام ذات الأسماء أو التعبيرات «النبر، إذن، عند أرسطو هو ضرب من مغالطة "الالتباس"... مثال ذلك أنه في الإنجليزية قد تنطق الكلمات المتشابهة الهجاء بالنبر على المقطع الأول لتدلّ على الاسم، وبالنبر على المقطع الثاني لتدلّ على الفعل : من ذلك record = تسجيل، record = يسجل، وفي الإيطالية كلمة (capito) تعني "أصل" بينما (capito) بالنبر على حرف [i] تعني "فهمت".

<sup>48</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل يحيى بن عدي ص 765-766.

- نقل عيسى بن زرعة ص 768.

- النقل القديم ص 770-771.

<sup>49</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل يحيى بن عدي، ص 766.

- نقل عيسى بن زرعة ص 769.

- النقل القديم ص 771.

-أما "ابن رشد" فقد عبّر عن هذه المواضع المغالطة من المعاني كالآتي: "أحدها: إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات، والثاني: أخذ المقيّد مطلقاً، والثالث: قلّة العلم بشروط التّبكيّت وإنتاج مقابل ما اعترف الخصم بوجوده، والرّابع: موضوع اللاحق، والخامس: المصادرة على المطلوب، والسادس أخذ ما ليس بسبب على أنّه سبب. والسّابع: أخذ المسائل الكثيرة على أنّها مسألة واحدة." تلخيص السفسطة، ص 27.

-ويُحصي ابن سينا هذه المغالطات التي تقع بحسب المعاني بقوله: "وأما المغالطات التي بحسب المعاني فهي سبعة: الأول من جهة ما بالعرض، والثاني من سوء اعتبار الحمل، والثالث من قلّة العلم بالتبكيّت، والرّابع من جهة إيهام عكس اللوازم، والخامس من المصادرة على المطلوب الأول، والسادس من جعل ما ليس بعلة علّة، والسّابع من جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة." ابن سينا، المنطق، السفسطة (ج4)، ص 20.

<sup>50</sup> أرسطو، سوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص ص 774، 773، 769.

<sup>51</sup> حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 190.

<sup>52</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 29.

<sup>53</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص ص 773-774.

<sup>54</sup> الفارابي، الأمكنة المغلطة، ورقة 124 وما بعدها.

<sup>55</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص ص 779-780.

<sup>56</sup> ابن سينا، السفسطة، ص 22.

<sup>57</sup> أرسطو، سوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص 780.

- نقل يحيى بن عدي، ص 778-779.

- النقل القديم، ص 782.

<sup>58</sup> حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 196.

<sup>59</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل بن زرعة ص ص 784-785.

- نقل يحيى بن عدي، ص 783.

- النقل القديم، ص ص 786-787.

<sup>60</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل يحيى بن عدي، ص 778.

<sup>61</sup> الفارابي، الأمكنة المغلطة، ورقة 127 وما بعدها

<sup>62</sup> ابن سينا، النجاة، ص 56.

<sup>63</sup> رشيد راضي، الحجاج والمغالطة، الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2010. ص 69.

<sup>64</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص 785.

<sup>65</sup> يُنظر، ابن سينا، السفسطة، ص 25.

<sup>66</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل بن زرعة ص 775.

<sup>67</sup> المصدر نفسه، ص ص 790-791.

- نقل يحيى بن عدي، ص ص 784-789
- <sup>68</sup> يُنظر الفارابي، الأمكنة المغلطة، ورقة 126 وما بعدها.
- <sup>69</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 45.
- <sup>70</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص 793.
- نقل يحيى بن عدي، ص 790. -النقل القديم، ص ص 793-794.
- <sup>71</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص 46.
- <sup>72</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص 792.
- نقل يحيى بن عدي، ص 790.
- النقل القديم، ص 794.
- <sup>73</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص ص 792-796.
- نقل يحيى بن عدي، ص ص 790-794.
- النقل القديم، ص ص 794-797.
- <sup>74</sup> أرسطو، السوفسطيقا، ص 796.
- <sup>75</sup> المصدر نفسه، نقل عيسى بن زرعة، ص ص 797-701.
- نقل يحيى بن عدي ص ص 795-799.
- النقل القديم، ص ص 802-803.
- <sup>76</sup> أرسطو، السوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص 801.
- نقل يحيى بن عدي، ص ص 799-800.
- النقل القديم، ص 803.
- <sup>77</sup> ابن رشد، تلخيص السفسطة، ص ص 54-55.
- <sup>78</sup> أرسطو، سوفسطيقا، نقل عيسى بن زرعة، ص 807.802.
- نقل يحيى بن عدي، ص ص 800-805.
- النقل القديم، ص 809.